الحماية القانونية لرفاهية الحيوان على المستوى الأوروبي

Legal protection of animal welfare at European level

بن قطاط خديجة*، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مستغانم

khadidja.benguettat@univ-mosta.dz

تاريخ إرسال المقال: 25/ 06/ 2022 تاريخ قبول المقال: 04/ 10/ 2022 تاريخ نشر المقال: 02/ 11/ 2022

الملخص:

يعتبر موضوع حماية رفاهية الحيوان من أحدث القضايا المطروحة على الساحة الدولية، باعتباره مفهوما حديث النشأة ظهر في بريطانيا وتطور في كثير من الدول الأوروبية، حيث أدركت هذه الأخيرة الأهمية البيئية والصحية والاقتصادية والاجتماعية لهذا المفهوم. وقد كانت الهيئات الأوروبية سباقة في معالجة هذا الموضوع، إذ يعد مجلس أوروبا أول هيئة دولية إقليمية أبدت اهتماما بحماية رفاهية الحيوان، باعتماده عددا من الاتفاقيات المتعلقة بحماية الحيوانات لتكون أول الصكوك القانونية الدولية التي تهتم بالمبادئ الأخلاقية في عالم الحيوان، وهو الموقف الذي أيده الإتحاد الأوروبي، من خلال وضع سياسات ونصوص قانونية تهدف إلى تكريس وتعزيز الحماية القانونية لرفاهية الحيوان، وتفعيل دور المجتمع الدولي في هذا المجال، خاصة في إطار المبادلات التجارية الدولية، إلا أنه يستوجب على المؤسسات الأوروبية بذل المزيد من الجهود من أجل إرساء قواعد الحماية الشاملة لرفاهية الحيوان على المستوى الدولي.

الكلمات المفتاحية: رفاهية الحيوان؛ الإتحاد الأوروبي؛ مجلس أوروبا؛ الحماية القانونية.

Abstract:

The protection of animal welfare is one of the most recent issues on the international arena, as it is a modern idea that had emerged in Britain and had been developed in many other European countries that had realized the environmental, health, economic and social importance of this concept. The first international legal instruments concerned with ethical principles in the animal world have been established by the Council of Europe wich was the first regional international body that has shown interest for animal welfare protection, through a number of agreements in this context. This position was supported by the European Union by developing policies and legal texts aimed at devoting and strengthening legal protection of animal welfare, and activating the role of the international community in this field, especially in the context of international trade. However, European institutions must do more to establish the rules for comprehensive protection of animal welfare at the international level.

* المؤلف المرسل

Key words: animal welfare; european union; council of europe; legal protection.

مقدمة:

يشهد موضوع رفاهية الحيوانات اهتماما متزايدا على مستوى المجتمع الدولي، حيث تقع مسؤولية ضمان رفاهية الحيوان على عاتق مختلف أشخاص القانون الدولي، فقد أدى تكثيف الإنتاج الحيواني وتطور المعرفة العلمية إلى المطالبة بمراعاة إحساس الحيوانات وشعورها. تتميز مسألة رفاهية الحيوان ببُعد أخلاقي حقيقي، وفي هذا السياق، بدا من الضروري أن تتبنى المؤسسات الأوروبية قوانين واستراتيجيات إقليمية طموحة في مجال حماية رفاهية الحيوان من أجل زراعة مستدامة.

ظهرت القوانين الأولى التي تحظر القسوة على الحيوانات في البلدان الأنجلوساكسونية والأوروبية في القرن التاسع عشر، قبل أن تصل إلى بلدان أخرى في القرن العشرين، حيث ظهر نموذج تشريعي جديد يهدف صراحة إلى رفاهية الحيوان، ليتم بعدها اعتماد أدوات أوروبية تهدف إلى تنظيم التربية والنقل والذبح والتجارب على الحيوانات، هذه الكائنات التي يصفها الاتحاد الأوروبي على أنها "كائنات حساسة" مما يستلزم حماية رفاهيتها.

على الرغم من غياب النصوص القانونية على المستوى الدولي، سعت أوروبا إلى إنشاء نظام إقليمي لحماية رفاهية الحيوان، فقد كان مجلس أوروبا سباقا إلى اعتماد نصوص وسياسات إقليمية في سبيل تكريس مفهوم رفاهية الحيوان، لتحدث بعد ذلك تطورات هامة داخل الاتحاد الأوروبي ساهمت في تعزيز الحماية اللازمة لهذا المفهوم الحديث. وعليه تطرح الإشكالية هل تمكنت المؤسسات الأوروبية من توفير الحماية لرفاهية الحيوان في ظل غياب اتفاقية دولية تنظم مسألة رفاهية الحيوان على المستوى العالمي؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، من خلال دراسة تطور الاهتمام برفاهية الحيوان بالتطرق إلى نشأة هذا المفهوم ومضمونه، وكذا التعرض بالمناقشة والتحليل إلى الجهود التي بذلتها المؤسسات الأوروبية في سبيل إرساء مفهوم رفاهية الحيوان وحمايته.

بناء على ما سبق، فإن طبيعة الدراسة تقتضي تقسيمها إلى محورين، يتناول المحور الأول تطور الاهتمام بمسألة رفاهية الحيوان، أما المحور الثاني فيتم التطرق فيه إلى الإسهامات الأوروبية لتكريس قوانين رفاهية الحيوان.

المحور الأول: تطور الاهتمام بمسألة رفاهية الحيوان

كان يُنظر إلى الحيوانات خاصة حيوانات المزرعة على أنها "آلة إنتاج" لا تشعر بالمعاناة، وبالتالي فهي قادرة على التعرض لأي إجهاد، لتتغير نظرة المجتمع إلى هذه الكائنات الحية، حيث ظهر الاهتمام بضرورة رفع القيود المفروضة على حيوانات الإنتاج في إطار مفهوم حديث عُرف برفاهية الحيوان.

أولا: نشأة مفهوم رفاهية الحيوان في أوروبا

ظلت العلاقة بين الإنسان والحيوان جامدة لفترة طويلة من الزمن، لتتطور هذه العلاقة في السنوات الأخيرة بالاعتراف بحقوق الحيوانات المتزايدة، فبدأ الأوروبيون يتجهون نحو تكريس مفهوم رفاهية الحيوان.[1]

1- ظهور مفهوم رفاهية الحيوان في بريطانيا

ظهر مفهوم رفاهية الحيوان لأول مرة كمفهوم علمي، يتعلق بظروف حياة وموت الحيوانات، أي كيف يتم الاحتفاظ بها، وتداولها وقتلها من قبل البشر، على أساس أن البشر يحق لهم أخلاقيا القيام بكل هذه الأفعال مع الحيوانات. وقد كان الهدف من تطبيق هذا المفهوم هو تخفيف معاناة الحيوانات مع الحفاظ على استخدامها الاقتصادي من قبل البشر.[2]

لقد عزز التقدم التقني والثورة الصناعية في القرن الثامن عشر استخدام الحيوانات لأغراض نفعية واقتصادية. وقد دفع تدهور الظروف المعيشية للحيوانات بالمختصين إلى التشكيك في قدرتهم على المعاناة، وبعد نشر كتاب روث هاريسون "الآلات الحيوانية" في المملكة المتحدة عام 1964، قامت وزارة الزراعة البريطانية بتعيين لجنة خبراء لتقييم رفاهيةية الحيوانات، والتي توصلت لما يعرف بتقرير برامبل،[3] الذي حدد المتطلبات التي تضمن الحد الأدنى من الرفاهيةية لحيوانات المزرعة. أدت نتائج هذا التقرير إلى إنشاء لجنة رفاهية حيوانات المزرعة عام 1967، والتي أصبحت بمسمى مجلس رفاهية الحيوانات عام 1979. [4]

ساهم المجلس كهيئة حكومية لرفاهية الحيوان في الإقرار الرسمي لما يعرف ببيان "الحريات الخمس" (Five Freedoms)، ويتضمن هذا البيان إرشادات حول ما يجب أن يقدمه البشر للحيوانات من أجل رفاهيةيتهم،حيث تساهم هذه الحريات في تحقق الحالة المثالية التي يجب أن يكون عليها الحيوان وهي:

- التحرر من الجوع والعطش
- التحرر من الانزعاج
- التحرر من الألم والإصابة والمرض
- حرية التعبير عن السلوك الطبيعي
- التحرر من الخوف والضيق.[5]

وفر مبدأ "الحريات الخمس" نهجًا مفيدًا وعمليًا جدًا لدراسة الرفاهيةية، خاصة أثناء نقل وذبح حيوانات المزرعة. كما كان بمثابة الأساس للعديد من قوانين حماية الحيوان في الاتحاد الأوروبي وأجزاء أخرى من العالم. ومع ذلك، يعاني هذا المبدأ من نواقص، أهمها وجود تداخل بين بعض الحريات الخمس.[6]

2- تبني أوروبا لمسألة رفاهية الحيوان

بسبب حملات الرأي العام المدافعة عن حقوق الحيوانات، أصبح المستهلكون في أوروبا أكثر اطلاعا على ظروف تربية ونقل وذبح الماشية وبالتالي أكثر اقترابا من مفهوم الراحة الحيوانية.[7] ولم يكن الحيوان محل اهتمام قانوني، حيث اعتبر مجرد شيء في خدمة الإنسان، يستخدمه لتحقيق أغراضه فقط وكانت

الحيوانات محمية فقط كجزء من تراث مالكها، حيث يمكن لمالكها أن يسيء معاملتها دون أن يعاقب على ذلك، فحتى القرن التاسع عشر، لم يتمتع الحيوان بأي حماية فيما يتعلق بصفاته ككائن حي وحساس.[8]

أظهرت استطلاعات الرأي العام أن المواطنين الأوروبيين يريدون أن يؤخذ رفاهية الحيوانات في الاعتبار بشكل أفضل،[9] فمنذ نهاية الستينيات من القرن التاسع عشر، ظهرت معايير جديدة لحماية الحيوانات في بعض الدول الأوروبية، ولم تكن هذه المعايير تهدف إلى معاقبة السلوك الذي يولد المعاناة للحيوان كجزء من نهج قمعي، بل كانت جزءًا من نهج وقائي لمعاناة الحيوانات، وفرض التزامات إيجابية على المالك حول كيفية معاملتها. وتهدف هذه الالتزامات إلى ضمان حماية الحيوان من سوء المعاملة التي يمكن أن يتعرض لها، وإلى ضمان الحد الأدنى من رفاهيةه. وفي إطار هذا النهج الجديد، برز مفهوم رفاهية الحيوان في القانون، باعتباره ركيزة جديدة لحماية الحيوان على المستوى الأوروبي.[10]

ثانيا: الإطار المفاهيمي لرفاهية الحيوان

يمكن أن يختلف معني مصطلح "رفاهية الحيوان" من فئة إلى أخرى، مما يستوجب البحث في ماهية رفاهية الحيوان من خلال التطرق إلى مختلف التعريفات التي تناولت هذا المفهوم، والتي ساهمت في تمييزه عن المفاهيم ذات الصلة، وكذا التعرض إلى أهمية رفاهية الحيوان التي برزت في جوانب مختلفة.

1-تعريف رفاهية الحيوان و المصطلحات المشابهة

إن تعريف رفاهية الحيوان لابد أن يكون تعريفا شاملا بما يكفي لتطبيقه على جميع السياقات التي تتأثر فيها الحيوانات بالبشر. كما يجب أن يكون تعريفا دقيقا للاستفادة منه في التطبيق العملي. وأخيرا، يجب أن يشكل هذا التعريف أساسًا صلبًا يمكن أن تبنى عليه القاعدة القانونية.[11]

يعرف لهيوز رفاهية الحيوان على أنه "حالة من الصحة البدنية والعقلية المثالية، حيث يكون الحيوان في تناغم تام مع بيئته". في حين يرى بروم أن "رفاهيةية الحيوان تعتمد على الجهود التي يجب أن يوفرها هذا الأخير للتكيف مع البيئة"،[12] فالبعد العقلي لمفهوم رفاهية الحيوان يركز على حقيقة أن الصحة الجيدة أو مستوى الإنتاج المرضي أو غياب الإجهاد لا يكفي، فمن الضروري أيضا الاهتمام بكيفية شعور الحيوان، وبالتصورات الذاتية غير السارة، مثل الألم والمعاناة.[13] كما يستوجب تحقق مفهوم رفاهية الحيوان دراسة السلوك والحالة الفسيولوجية والصحية للحيوان بشكل يعطي رؤية متكاملة لتكيفه مع البيئة ولرفاهيةه.[14]

كثيرا ما يتم ذكر فكرة أن الحيوانات كائنات حساسة، ومع ذلك، فإن هذا التعبير يهدف في الأصل إلى وصف التجارب النفسية البشرية، وبالتالي فإن فكرة حساسية الحيوان أو "الإحساس" هي فكرة مجسمة في جوهرها. وحسب بعض العلماء فإن تطبيق مفهوم الحساسية على الحيوانات، كشف أن هذه الكائنات لديها درجات مختلفة من الحساسية، وهي درجات تختلف اعتمادًا على التأثيرات السلبية لبيئتهم، فحسب الفقيه دنكان فإن مفهوم رفاهية الحيوان له أيضًا جانب نفسي فسواء الحيوانات المنتجة أو الحيوانات الأليفة لها

عواطف، وبالتالي فإن "الرفاهية هو كل شيء عن شعور الحيوان مما يحقق غياب المعاناة ووجود أحاسيس ممتعة".[15]

تعرف المنظمة العالمية للصحة الحيوانية رفاهية الحيوان بموجب قانون صحة الحيوانات البرية كالآتي: "الحالة البدنية والعقلية للحيوان فيما يتعلق بالظروف التي يعيش فيها ويموت[16] ."

لقد قامت الوكالة الوطنية الفرنسية للأمن الصحي للغذاء، البيئة والعمل بتعريف رفاهية الحيوان على أنه: "الحالة العقلية والبدنية الإيجابية المرتبطة برضاء الاحتياجات الفسيولوجية والسلوكية للحيوانات، وكذلك توقعاتها. وتختلف هذه الحالة اعتمادا على إدراك الحيوان للوضع. ويتعلق هذا التعريف بجميع الحيوانات التي تعيش تحت اعتماد البشر".[17]

يظهر أن تعريف رفاهية الحيوان يتأثر بالقناعات الفلسفية والعادات وحالة التقنية واقتصاد البلد المعني، ما قد يجعله يختلف من مجتمع لآخر.[18] ويتصل مصطلح رفاهية الحيوان بكثير من المصطلحات، من أهمها ما يلي:

✓ صحة الحيوان: إن مصطلح رفاهية الحيوان ليس مرادفا لمصطلح حماية صحة الحيوان، فالاهتمام بصحة الحيوان أمر بالغ الأهمية لتحقق مفهوم الرفاهية، وبالتالي فإن هذا الأخير أوسع بكثير ويشمل الكثير من الجوانب[19].

✓ المعاملة الجيدة للحيوان: في عام 2007، كتبت الأكاديمية البيطرية تقريرًا من أجل وضع تعريف واضح للمعاملة الجيدة وتجنب الخلط الذي يحدث غالبًا مع مفهوم رفاهية الحيوان، فرفاهية الحيوان مفهوم يتصل بحالة الحيوان، في حين يرتبط مفهوم المعاملة الجيدة بالرعاية الإنسانية الجيدة للحيوان، وبالتالي فإن المعاملة الجيدة هي مفهوم أخلاقي، وهي أحد شروط رفاهية الحيوان.

✓ إحساس الحيوان: الإحساس هو القدرة على الشعور، بما في ذلك الألم والضيق والمعاناة والمتعة. على الرغم من أن مناقشات الإحساس تتضمن أحيانًا قضايا أخرى مثل الإدراك المعقد والوعي الذاتي، إلا أن هذه العوامل لا تتصل بمعايير تحديد مدى تأثر الحيوانات بالرعاية أو بسوء المعاملة. كما قال الفيلسوف الأخلاقي جيريمي بينثام عن الحيوانات عام 1789، "السؤال ليس، هل يمكنهم التفكير؟ أو هل يمكنهم التحدث؟ ولكن، هل يمكن للحيوانات أن تشعر بالمعاناة؟ ". إن تعريف الإحساس بأنه القدرة على المعاناة والمشاعر الأخرى هو النهج الذي تبناه الفلاسفة والعلماء بشكل متزايد، واعتمدته الحكومات في قوانينها وبرامجها تدريجيا.[20]

2-أهمية حماية رفاهية الحيوان

تكمن أهمية رفاهية الحيوان في الفوائد التي ستعود على الحيوانات والأشخاص والبيئة على حد سواء، وتشمل هذه الفوائد:

✓ **صحة الإنسان:** إن الرعاية الجيدة للحيوانات ومعالجتها بشكل أفضل تقلل من خطر انتقال وإصابة البشر بكثير من الأمراض (الأمراض الحيوانية الناشئة كداء الكلب، جنون البقر، افلونزا الطيور..).

✓ **التطور الاجتماعي:** إن المواقف الإيجابية تجاه الحيوانات تمثل جانبا هاما من التطور الشخصي والاجتماعي والأخلاقي، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أنها لا تختلف عن مواقف الناس وسلوكهم تجاه بعضهم البعض، حيث يقول المهاتما غاندي أن "عظمة الأمة وتقدمها الأخلاقي يمكن الحكم عليه من خلال طريقة معاملة حيواناتها."

✓ **الحد من الفقر والجوع:** إن الاعتناء بالحيوانات يحسن إنتاجيتها ويساعد المزارعين على توفير الغذاء لأنفسهم ولأسرهم وللمجتمع.

✓ **الاستدامة البيئية:** تعد الطرق التي تُعامل بها الحيوانات مكونًا رئيسيًا للاستدامة البيئيةمن خلال حمايتها من الانقراض، ومساهمتها في التأثير على تغير المناخ[21].

إضافة إلى ما سبق، كشفت الدراسات الأوروبية عن الفوائد الاقتصادية التي قد تعود على المجتمعات الأوروبية جراء حماية رفاهية الحيوان، الأمر الذي أدى إلى الاهتمام التدريجي بتكريسه من خلال عدد من الاتفاقيات والتوجيهات التي تهدف إلى تنظيم الأنشطة الحيوانية.[22]

المحور الثاني: الإسهامات الأوروبية لتكريس قوانين رفاهية الحيوان

تعد أوروبا المنطقة الوحيدة في العالم التي اعتمدت مجموعة من القوانين مخصصة بشكل مباشر لحماية رفاهية الحيوان، وتتبع هذه الحماية من مؤسسات سياسية ممثلة في مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي، إلا أن هذا الأخير كان أكثر اهتماما بتكريس هذا المفهوم الحديث.

أولا: تطور اهتمام المؤسسات الأوروبية بالتكريس القانوني لرفاهية الحيوان

اعتمد مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي أدوات لحماية رفاهية الحيوان في المناطق الأوروبية المشتركة. ركزت هذه الأدوات في البداية على نقل وتربية وذبح حيوانات الإنتاج، ثم شملت حيوانات التجارب والحيوانات المصاحبة .

1-الحماية الأوروبية لرفاهية حيوانات الإنتاج

من أجل تحقيق الرفاهية للحيوانات المنتجة، اهتمت السلطات الأوروبية أولاً بالنقل الدولي لهذه الحيوانات، قبل تنظيم ظروف تكاثرها والإشراف في النهاية على قتلها أو ذبحها.

تبنى مجلس أوروبا أول أداة لحماية رفاهية الحيوان من خلال اعتماد اتفاقية النقل الدولي لعام 1968،[23] رأت هذه الاتفاقية أن اعتماد أحكام مشتركة يشكل "تقدمًا" لصالح حماية رفاهية الحيوان على المستوى الأوروبي. هذه الفكرة هي أساس الاتفاقيات الأخرى التي اعتمدها مجلس أوروبا، وكذلك الصكوك التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي.[24]

من أجل تقليل معاناة الحيوانات تتطلب هذه الاتفاقية تقليل أوقات النقل إلى الحد الأدنى،[25] وهو المبدأ التوجيهي للوائح الأوروبية التي تهدف إلى حماية رفاهية الحيوانات المنقولة لمسافات طويلة. ومع إظهار نقص معين في الفعالية وفي تحقيق الهدف، تم استبدال هذه الاتفاقية بأخرى جديدة عام 2003. [26] اعتمت هذه الأخيرة كاتفاقية إطارية تحدد شروط النقل المطبقة على جميع أنواع الحيوانات الفقارية، وتصر هذه الاتفاقية أكثر من سابقتها على الحاجة إلى حماية رفاهية الحيوان،[27] حيث تستوجب هذه الاتفاقية "معاملة الحيوانات بهدوء ولطف من أجل تقليل القلق والانفعالات، وحمايتها من الألم والضيق والإصابة التي يمكن تجنبها".[28]

بعد وقت قصير من التوقيع على الاتفاقية الأوروبية لحماية الحيوانات أثناء النقل الدولي (2003)، تبنى الاتحاد الأوروبي لائحة تهدف إلى إعطاء تأثير مباشر لأحكام المعاهدة المذكورة،[29] حيث تنطبق هذه اللائحة على عمليات النقل التي يتم إجراؤها لأغراض اقتصادية داخل الاتحاد الأوروبي. تتطلب هذه اللائحة ضمان رفاهيةية الحيوانات قبل وأثناء النقل، وكذا الالتزام بتجنب المعاناة الجسدية والنفسية غير الضرورية، كما تراعي اللائحة الاحتياجات الخاصة للحيوانات في مسائل الماء والغذاء والراحة والمساحة.[30]

قبل وقت قصير من اعتماد هذه اللائحة المفصلة والعامة، تم اعتماد لائحة أخرى لحماية رفاهيةية الماشية أثناء النقل،[31] حيث تقدم هذه اللائحة مثالًا مثيرًا للاهتمام لنظام الحوافز الاقتصادية والعقوبات التي يمكن وضعها لتشجيع المسؤولين عن الحيوانات على احترام رفاهيةيتها[32].

تدخلت المؤسسات الأوروبية لتنظيم مسألة رفاهية الحيوان أثناء التربية، حيث اعتمد مجلس أوروبا الاتفاقية العامة بشأن تربية الحيوانات عام 1978،[33] التي أكدت على تلبية الاحتياجات الفسيولوجية والسلوكية الخاصة بكل نوع، ويجب أن يكون السكن والطعام والرعاية مناسبين، وأن تتمتع الحيوانات بحرية الحركة[34]. إضافة إلى هذه الاتفاقية قام المجلس بتبني توصيات محددة بشأن الأبقار، وبعض أنواع الطيور وحيوانات الفراء.[35]

من أجل دمج أحكام الاتفاقية الأوروبية لعام 1976، اعتمد الاتحاد الأوروبي توجيه عام 1998 لإنفاذ المعايير المتعلقة بالإسكان والتغذية والرعاية المناسبة للحيوانات.[36] تجدر الإشارة إلى أن الأحكام التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي تستند بشكل عام إلى تقارير اللجنة البيطرية العلمية التابعة للمفوضية الأوروبية المسؤولة عن رفاهية الحيوان.[37] تبنى الاتحاد الأوروبي كذلك لوائح مجتمعية محددة بشأن شروط تربية العجول والخنازير ودجاج اللحوم والدجاج البياض.[38]

تعد عملية ذبح الحيوانات وقتلها من أكثر المسائل التي تستوجب مراعاة حس الحيوان وشعوره، ما دفع بالمؤسسات الأوروبية إلى تنظيمها، حيث اعتمد مجلس أوروبا الاتفاقية الأوروبية لعام 1979 بشأن حماية حيوانات الذبح،[39] بعد توصية وجهها مجلس أوروبا للدول الأعضاء لإبرام اتفاقية أوروبية لإضفاء الطابع

الإنساني على أساليب الذبح وتنسيقها. ويكمن الهدف من هذه الاتفاقية في تجنيب الحيوانات المعاناة والألم، ولكن فقط "بقدر الإمكان".[40] لذلك فهو مجرد التزام بالوسائل، وليس بالنتيجة.

تنص هذه الاتفاقية على تجميد وصعق الحيوانات قبل ذبحها، ومع ذلك، فإن التزام الصعق المسبق يواجه عدة استثناءات لاعتبارات دينية وصحية.[41] أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي فقد سبق وأن أصدر توجيها حول صعق الحيوانات قبل ذبحها سنة 1974 بهدف حماية رفاهيةها،[42] ومع ذلك، فإن المبدأ المذكور ليس مطلقًا، لأن هذا التوجيه يعطي الأولوية للحرية الدينية على تجنب المعاناة.[43] وقد تم تأكيد هذا الاستثناء من خلال التوجيه الجديد لعام 1993. [44] وهو ما يؤكد أن الالتزام العام بالصعق المسبق والذبح الفوري للحيوانات لا ينطبق على "طقوس دينية معينة"، كالذبح الحلال بالنسبة للمسلمين.[45]

في عام 2009 أصدر الإتحاد الأوروبي لائحة تستبعد صراحة من نطاقها قتل الحيوانات لأغراض البحث العلمي أو الصيد الترفيهي أو صيد الأسماك أو أثناء الأحداث الثقافية أو الرياضية.[46] أقرت الاتفاقية بعض الاستثناءات، فأشارت إلى حدث corrida (مصارعة الثيران)، حيث "الامتثال لمتطلبات رفاهية الحيوان يغير طبيعة الحدث المعني" بشكل مباشر،[47] وطالما أن الاتحاد الأوروبي يحمي التقاليد الثقافية أكثر من الحيوانات، فلن تتمكن بعض الحيوانات مثل الثيران من العثور على أي مساعدة بموجب تشريعات الاتحاد الأوروبي.

2-الحماية الأوروبية لرفاهية حيوانات المختبر والحيوانات المرافقة

سعت المؤسسات الأوروبية إلى توفير الحماية اللازمة لرفاهية الحيوانات المستخدمة في التجارب، نظرا لما قد تتعرض له من معاناة، ففي عام 1971، أدانت إحدى توصيات الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا "ممارسات وأساليب التشريح، التي تسبب معاناة غير ضرورية للحيوانات". وبعد خمسة عشر عامًا، تم اعتماد الاتفاقية الأوروبية لحماية الحيوانات الفقارية المستخدمة للأغراض التجريبية وغيرها من الأغراض العلمية.[48] أكدت هذه الاتفاقية على الالتزام الأخلاقي باحترام جميع الحيوانات، ومن أجل الامتثال لهذا الالتزام الأخلاقي، تحدد الاتفاقية الحد الأدنى من المعايير لحماية الحيوانات في البيئة التجريبية، خاصة من حيث الرعاية والإقامة، وكذلك القضاء على الضرر الدائم والألم والمعاناة والقلق لدى الحيوانات، وذلك من خلال استخدام التخدير أو طرق أخرى كلما أمكن ذلك[49]. تم تعديل الاتفاقية ببروتوكول عام 1998، والذي جاء يهدف إلى تسهيل تحديث الأحكام التقليدية في ضوء التطورات في المعرفة العلمية واكتساب الخبرة العملية.[50]

أما عن الاتحاد الأوروبي فقد اعتمد أيضًا توجيهه الأول بشأن التجريب عام 1986، والذي تم استبداله بتوجيه جديد أكثر وقائية عام 2010،[51] والذي أكد أن الحيوانات مخلوقات واعية ويجب معاملتها على هذا النحو، لذلك دعا إلى وضع حد لتشريح الحيوانات، وأوصى باستخدام طرق بديلة، كلما أمكن ذلك، وإذا كان هذا الاستخدام أمرًا لا مفر منه، فيجب تقليل عدد الحيوانات المستخدمة إلى الحد الأدنى[52].

استمرت الجهود الأوروبية لحماية رفاهية الحيوان لتشمل الحيوانات المرافقة (الأليفة)، حيث تم تنظيم معاملة هذه الحيوانات بموجب اتفاقية مجلس أوروبا لعام 1987،[53] والتي عرّفت الحيوان المرافق بأنه: "أي حيوان يحمله الإنسان أو ينوي الاحتفاظ به، ولا سيما في منزله، للتمتع به ومرافقته"،[54] وكمبادئ أساسية لرفاهية الحيوان، تنص الاتفاقية على حظر التسبب في ألم أو معاناة هذه الحيوانات؛ أو التخلي عنها.[55]

تجدر الإشارة إلى التعارض الموجود بين الحماية الممنوحة للحيوانات الأليفة والحماية الممنوحة لحيوانات المزرعة، ففي حين أن التدخلات الجراحية غير العلاجية محظورة بموجب الاتفاقية الأوروبية لحماية الحيوانات المصاحبة، فإن هذا النوع من التدخلات لا يزال مسموحًا به في الغالب بالنسبة لحيوانات المزرعة، مثال ذلك حظر قطع أذني وذيل الكلب دون سبب طبي مقبول، في المقابل يُسمح بقطع مناقير الدواجن أو قرون الثيران أو ذيول الخنازير لأسباب عملية[56].

لقد استمر قلق المواطنين الأوربيين بشأن أوضاع الحيوانات داخل وخارج الاتحاد الأوروبي، وبذلك لم تتوقف المطالبات الأوروبية بتوفير المزيد من الحماية لرفاهية الحيوان.

ثانيا: تعزيز حماية رفاهية الحيوان في قانون الاتحاد الأوروبي

أدت مطالبات الرأي العام إلى بذل المزيد من الجهود، حيث ساهمت سياسات الاتحاد الأوروبي وقوانينه في تعزيز الحماية لرفاهية الحيوان.

1- رفاهية الحيوان كهدف رئيسي ضمن معاهدات الاتحاد الأوروبي

على الرغم من أهمية تكريس رفاهية الحيوان كشرط جديد يجب أخذه في الاعتبار في قانون الاتحاد الأوروبي، إلا أن تبني هذا المفهوم جاء لأول مرة عام 1992، في إعلان ملحق بمعاهدة ماستريخت المنشئة للاتحاد الأوروبي.[57] وكما هو معلوم فإن الإعلانات ليست لها أي قيمة ملزمة، ما أدى إلى اتخاذ الخطوة الأولى نحو تعزيز حماية رفاهية الحيوان، من خلال اعتماد البروتوكول الملحق بمعاهدة أمستردام عام 1997،[58] والذي عبرت فيه الأطراف المتعاقدة عن رغبتها "في ضمان قدر أكبر من الحماية والاحترام لرفاهيةية الحيوانات ككائنات حساسة".[59] وعلى الرغم من تكريس رفاهية الحيوان ضمن أهداف الاتحاد الأوروبي، إلا أنه يظل هدفًا "ملحقا"، له قيمة ثانوية فقط، وهو ما أكد عليه قرار "Jippes" الصادر عن محكمة العدل الأوروبية عام 2001، حيث أقر أن رفاهية الحيوان هو هدف يجب أخذه في الاعتبار في سياسات الاتحاد، إلا أن هذا الهدف لا يرقى إلى الضرورات الأخرى ذات الاهتمام العام للاتحاد.[60]

تغير هذا الوضع بتبني معاهدات دولية أوروبية اعتبرت رفاهية الحيوان من صميم الأهداف الأوروبية، وجسدته كمبدأ عام ودستوري جديد لقانون الاتحاد الأوروبي، من خلال المادة III- 121 من المعاهدة المؤسسة لدستور أوروبا لعام 2004، ومؤخرا في المادة 13 من معاهدة لشبونة لعام 2008. [61] وعلى الرغم من أن هذه المعاهدات يمكن أن ترفع مكانة الحيوانات إلى مرتبة "الكائنات الحساسة"، إلا أن حمايتها لرفاهية

هذه الكائنات محدودة للغاية، حيث يجب أن تتوافق مع سيادة المصالح الاقتصادية والثقافية والدينية الموجودة في الاتحاد الأوروبي.[62]

إلى جانب الارتقاء القانوني بحماية رفاهية بالحيوان كمبدأ أساسي جديد للاتحاد الأوروبي، تم اعتماد تدابير تهدف إلى تعزيز تنفيذ هذا الهدف منذ عام 2006، بوضع خطة العمل الأولى للفترة 2006–2010، التي جاءت تهدف إلى تحسين لوائح الاتحاد الأوروبي من خلال تعزيز توحيد الأدوات التشريعية المتعلقة برعاية الحيوانات، ولا سيما التوجيهات واللوائح المذكورة أعلاه، كما سعت الخطة إلى معالجة أوجه القصور الحالية، من خلال وضع معايير دنيا للأنواع التي لا تغطيها لوائح الاتحاد الأوروبي.[63]

تبنى الاتحاد الأوروبي كذلك إستراتيجية جديدة لرعاية الحيوان للفترة 2012–2015، [64] وقد تم اعتماد هذه الإستراتيجية على أساس المادة 13 من معاهدة لشبونة. أشارت الاستراتيجية إلى أن الاتحاد الأوروبي يتدخل مالياً من أجل تعزيز حماية رفاهية الحيوان،[65] وتضمنت التزامًا بدراسة جدوى تقديم إطار تشريعي مبسط للاتحاد الأوروبي، وقد ساهم ذلك في اعتماد لائحة الضوابط الرسمية عام 2017 [66]

وبانتهاء فترة الإستراتيجية الأولى قرر البرلمان الأوروبي تبني إستراتيجية جديدة لرفاهية الحيوان خلال الفترة 2016–2020، وذلك بهدف إدامة إطار معياري وطموح لحماية رفاهية الحيوان خلال الفترة 2016–2020. فقد دعا أعضاء البرلمان الأوروبي اللجنة إلى ضمان إطار تشريعي محدث وشامل وواضح لرفاهية الحيوان، كما تمت دعوة المفوضية إلى مراقبة التطبيق عن كثب في الدول الأعضاء فيا يخص تشريعات رفاهية الحيوان[67]. لا تقتصر جهود الإتحاد الأوروبي على المستوى الأوروبي، فهو يلعب دورًا رئيسيًا لتعزيز حماية رفاهيةية الحيوان على المستوى الدولي.

2- مساهمة الاتحاد الأوروبي في تكريس حماية رفاهية الحيوان على المستوى الدولي

تكشف دراسة موضوع رفاهية الحيوان عن غياب ملحوظ لآليات حماية الحيوانات من القسوة وسوء المعاملة في القانون الدولي.[68] يقدم الاتحاد الأوروبي الدعم لمبادرات الحماية لا سيما في إطار المنظمة العالمية لصحة الحيوان والتي تعمل معاييرها الآن كمعايير عالمية لرفاهية الحيوانات.[69]

سعى الاتحاد الأوروبي إلى البحث عن إمكانيات التجارة مع البلدان النامية بناءً على أنظمة الإنتاج التي تحترم رفاهيةية الحيوان، كما تناول الاتحاد المشاكل العابرة للحدود التي تنشأ في هذا المجال،[70] وكذا تعزيز أساليب الإنتاج والتربية التي تحترم رفاهية الحيوان، فضلاً عن تسهيل تنفيذها على المستويين الأوروبي والدولي.[71]

سعيا لتحقيق التعاون الدولي تشير إستراتيجية 2012–2015 أن الاتحاد الأوروبي قد وضع بالفعل عددا من الأنشطة الثنائية والمتعددة الأطراف التي يجب تحسينها ودعمها.[72]

تهدف المفوضية الأوروبية إلى بناء علاقات قوية مع المنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الفاو، نظرا للمبادرات التي تقدمت بها هذه المنظمات بشأن رفاهية الحيوان، ويتعلق الأمر بالمعايير الدولية لرفاهية

الحيوان التي أقرتها المنظمة العالمية لصحة الحيوان ومبادرات منظمة الفاو لتعزيز وسائل حماية رفاهيةية حيوانات المزرعة.[73]

بالإضافة إلى مساهمته في تعزيز حماية رفاهية الحيوان على الصعيد العالمي، يعتزم الاتحاد الأوروبي معالجة قضايا التجارة ذات الصلة، مع الاستمرار في ضمان قدرته التنافسية على المستوى الدولي، حيث يخطط لتعزيز تطبيق الحد الأدنى من معايير رفاهية الحيوان ومراقبته بشكل فعال، مع احترام قواعد التجارة الدولية.[74] كما يقترح اعتماد صك تشريعي يهدف إلى التحقق من صحة أنظمة الإنتاج التي تطبق معايير أعلى، وفقًا للقواعد التي حددتها منظمة التجارة العالمية. وعلى الرغم من التزامه باحترام هذه القواعد، يحاول الإتحاد ممارسة بعض "الضغوط على منظمة التجارة العالمية بحيث يعتبر مشكلة رفاهية الحيوان قضية غير تجارية في المبادلات التجارية الزراعية".[75]

أكدت الإستراتيجية 2012–2015: "أن تكافؤ الفرص في مجال رفاهية الحيوان مهم على المستوى العالمي لضمان القدرة التنافسية الدولية لمشغلي الاتحاد الأوروبي"، حيث يرغب الاتحاد الأوروبي في تعزيز معايير الحماية الخاصة به مع الحفاظ على القدرة التنافسية لمنتجه وعلاقاته التجارية الجيدة مع البلدان الأخرى، كل ذلك وفقًا لقواعد التجارة الدولية.[76] ومع ذلك، فإن القيود التجارية التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي بهدف فرض معايير رفاهية الحيوان على دول ثالثة، قد تبدو أحيانا مخالفة لقواعد التجارة الدولية المعمول بها في منظمة التجارة العالمية.

تتعلق أحدث القيود التجارية بفراء بمنتجات الفقمة عام 2009،[77] حيث تم تبني هذه القيود كجزء من خطة العمل 2006–2010 وبالتزامن مع تكريس هدف رفاهية الحيوان في معاهدة لشبونة عام 2008.

يعتبر رفض الرأي العام الأوروبي لأساليب صيد الفقمة القوة الدافعة وراء الحظر الجديد الذي اعتمده الاتحاد الأوروبي عام 2009، حيث أثار صيد الفقمة مخاوف جدية بين الجمهور والحكومات لمساسه برفاهية الحيوانات.[78] وقد سعت هذه اللائحة إلى تعزيز تدابير الحماية على المستوى العالمي، خاصة ما تعلق بالتجارة الدولية، حيث حظر الاتحاد الأوروبي المبادلات المتعلقة بمنتجات الفقمة مثل اللحوم والزيت وكبسولات أوميغا 3 والملابس المصنوعة من جلودها وفرائها. وقد جاء هذا الحظر ضمنيا، حيث سمحت اللائحة بطرح منتجات الفقمة في السوق فقط لمنتجات الفقمة الناشئة عن أشكال الصيد التي تمارسها تقليديا مجتمعات الإنويت (الإسكيمو)، وغيرها من المجتمعات الأصلية لأغراض المعيشة.[79]

أدت الشكاوى المقدمة من كندا والنرويج ضد حظر الاتحاد الأوروبي لمنتجات الفقمة إلى إنشاء فريق خبراء داخل منظمة التجارة العالمية عام 2011، والذي أصدر قرارها الأول عام 2013، ليتم تأكيده عند الاستئناف عام 2014. وعلى الرغم من أن هذه القرارات جاءت مواتية لرفاهيةية الفقمة، إلا أنها طلبت من الاتحاد الأوروبي جعل لوائحه متوافقة مع قواعد منظمة التجارة العالمية.[80]

ومع ذلك، فإن التقارير الصادرة عن اللجنة العلمية للمفوضية الأوروبية تنص على أن طرق حفظ وقتل حيوانات الفراء داخل حدود الإتحاد الأوروبي تتعارض مع المعايير الأوروبية لحماية رفاهية الحيوان، في حين يفرض الاتحاد حماية رفاهيةيتها في الخارج[81].

يبدو أن اللوائح الأوروبية تسهر على حماية أنواع معينة من الحيوانات، أي أنها تفضل حماية بعض الأنواع على حساب الأخرى، وهو ما يشكك في موقف الإتحاد الأوروبي من مسألة رفاهية الحيوان، وينقص من قيمة مبادراته من أجل دفع الدول الأخرى (على المستوى الدولي) للمضي قدما فيما يتعلق برفاهيةية الحيوان.

حاول الاتحاد الأوروبي تقوية موقفه من خلال إصداره لائحة جديدة، اعتبرت رفاهية الحيوان من العناصر المهمة لتحقق "الزراعة البيولوجية"، حيث تصف اللائحة الأوروبية الجديدة لسنة 2018،[82] هذا النوع من الإنتاج على أنه "نظام عالمي للإدارة الزراعية والإنتاج الغذائي ... ولتطبيق معايير عالية من رفاهية الحيوان"، ويضيف النص: "في الغالبية العظمى من الحالات، يجب أن تتمتع حيوانات المزرعة بوصول دائم إلى المساحات الخارجية حيث يمكنها ممارسة الرياضة. يجب تجنب أي معاناة أو ألم أو ضيق أو التقليل منه في جميع مراحل حياة الحيوان. يجب أن يكون تقييد الحيوانات والتشويه، مثل قص ذيل الأغنام، وتقليم المنقار في الأيام الثلاثة الأولى من الحياة...ممكنًا فقط إذا كانت هذه الممارسات مرخصة من قبل السلطات المختصة وفقط في ظل ظروف معينة ". وبالتالي، فإن الحصول على شهادة في الزراعة البيولوجية يعني بشكل ملموس تجنب الممارسات المؤلمة، والإسكان "اللائق".[83]

يبدو أن جهود الإتحاد الأوروبي لا تزال مستمرة في سبيل تعزيز الحماية الأوروبية لرفاهية الحيوان، وكذا دفع الجماعة الدولية إلى تبني نصوص قانونية ملزمة في هذا المجال، خاصة مع تماطل الكثير من الدول في تنفيذ ما أقره من قواعد وآليات بهدف حماية رفاهية لحيوان.

الخاتمة:

أدى اهتمام الرأي العام الأوروبي بمسألة رفاهية الحيوان إلى دفع المؤسسات الأوروبية للعمل من أجل تكريس الحماية اللازمة لرفاهية الحيوان، حيث ساهمت الأدلة العلمية والبيانات التي تم جمعها من استطلاعات الرأي العام حول رفاهية الحيوان في تشكيل القوانين والسياسات الأوروبية في هذا المجال. وعليه خلصت هذه الورقة البحثية إلى ما يلي:

- نشأ مفهوم رفاهية الحيوان وتطور في أوروبا.
- إن ظهور أوروبا ككيان مؤسسي سيحفز النقاش على المستوى الدولي حيث لعب كل من مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي دورًا رائدًا في نشر الحد الأدنى من قواعد حماية رفاهية الحيوان.

- إن النظام الأوروبي لحماية رفاهية الحيوان هو النظام الوحيد على المستوى الإقليمي الذي يوفر أحكامًا ملزمة تجاه الدول الأعضاء داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه في إطار التجارة الدولية.
- على الرغم من أهمية الحماية الأوروبية المخصصة لرفاهية الحيوان على الساحة الدولية، إلا أنها لا تزال بها العديد من العيوب.

وعليه تنتهي هذه الدراسة بالاقتراحات التالية:

-يستلزم الوضع الحالي تقديم مثال عملي وإلزامي لحماية رفاهية الحيوان داخل المؤسسات الأوروبية (خاصة الإتحاد الأوروبي)، من خلال ردع الدول الأعضاء الأكثر ترددًا في تقديم تنازلات لصالح هذه الحماية.

-العمل على أن تكون الحماية الأوروبية لرفاهية الحيوان حماية شاملة، من خلال تطبيق معايير الرفاهية على جميع الحيوانات دون استثناء.

-بذل المزيد من الجهود من أجل إرساء قواعد الحماية على المستوى الدولي، حيث يمكن لمسألة رفاهية الحيوان أن تجد مكانا في القانون الدولي بجعلها هدفا مشتركا جديدا لمجتمع الدول.

الهوامش:

1- لقد كانت الشريعة الإسلامية السباقة في تبني معايير رفاهية الحيوان حيث نصت على ضرورة رفاهية الحيوان وحماية حقوقه، وهو ما ورد في نصوص القرآن والسنة. ينظر: محمد سماعي، أحكام حبس الحيوان، مجلة المعيار، المجلد 21، العدد 41، جامعة الجزائر 1، جوان 2016. موسى هواري، نماذج من رفاهية الحيوان في بلاد المغرب خلال العصر الوسيط، مجلة دراسات وأبحاث، مجلد 12، العدد 1، جامعة الجلفة، جانفي 2020، ص ص 72-73.

2- Anne PETERS, Global Animal Law: What It Is and Why We Need It, SYMPOSIUM FOREWORD, Transnational Environmental Law, N° 5:1, Cambridge University Press, UK, 2016, p 11.

3- سمي التقرير بتقرير برامبل نسبة إلى رئيس اللجنة المعينة لتقييم رفاهية الحيوانات لورد برامبل (Lord Brambell).

4- Isabelle VEISSIER, Bien-être animal et attentes sociétales, Rôles, impacts et services issus des élevages en Europe, rapport de l'Expertise scientifique collective réalisée par l'INRA, France, novembre 2016, p 480.

5- Pierre MORMEDE et Al, et Al, Bienêtre animal : contexte, définition, évaluation, INRA, Productions Animales, 2018, numéro (31) 2, INRA, France, 2018, p 155.

6- X. MANTECA, E. MAINAU, D. TEMPLE, What Is Animal Welfare?, The Farm Animal Welfare Fact Sheet, Nº 1 / JUNE 2012, FAWEC, https://www.fawec.org/media/com_lazypdf/pdf/fs1-en.pdf, consulté le 25/05/2022 à 14:30 .

7- Lily Iris Marie SAALBURG, Introduction de la notion de bien-être animal au sein de l'oie, historique-actualités-perspectives, Thèse pour le doctorat vétérinaire, ÉCOLE NATIONALE VÉTÉRINAIRE D'ALFORT, France, 2016, p12.
8- Pierre MORMEDE et Al, Op.Cit, p 149.
9- Lily Iris Marie SAALBURG, Op.Cit, p13.
10- Pierre MORMEDE et Al, Op.Cit, p 150.
11- Ibid, p 153.
12- Lily Iris Marie SAALBURG, Op.Cit, p15.
13-لمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع: ديفيد ديجراتسيا، حقوق الحيوان، مؤسسة هنداوي للنشر والثقافة، مصر، 2014، ص 27 وما يليها.
14- Pierre MORMEDE et Al, Op.Cit, p 154.
15- Lily Iris Marie SAALBURG, Op.Cit, p15.
16- Voir : https://www.oie.int/fr/bien-etre-animal/le-bien-etre-animal-dun-coup-doeil/, consulté le : 23/05/2022 à 18:00.
17- Agence nationale de sécurité sanitaire de l'alimentation, et de l'environnement et du travail (Anses). 2018. Bien-être animal : contexte, définition et évaluation. Consulté le 09/06/ 2022 à 18:30.
18- Lily Iris Marie SAALBURG, Op.Cit, p15.
19- X. Manteca, e. Mainau, d. Temple, Op.Cit.
20- WSPA, Animal Welfare Matters The case for a Universal Declaration on Animal Welfare, 2007, https://www.worldanimalprotection.ca/sites/default/files/media/ca_-_en_files/case_for_a_udaw_tcm22-8305.pdf, consulté le 10/06/2022 à 19:00.
21- Ibid.
22- Benoît GRIMONPREZ, Le bien-être des animaux d'élevage : mythe ou réalité juridique ?, Dictionnaire Permanent Entreprise Agricole, N°532, septembre 2019, p 2.
23- Convention européenne sur la protection des animaux en transport international (n°65), ouverte à signature le 13/12/1968 et entrée en vigueur le 20/2/1971.
24- Sabine BRELS, Le droit du bien-être animal dans le monde : évolution et universalisation, Thèse de Doctorat en droit, université Laval, Québec, 2016, p 116.
25- Art.1. Convention transport de 1968.
26- Convention européenne sur la protection des animaux en transport international (révisée) (n°193), ouverte à signature le 6/11/2003 et entrée en vigueur le 14/3/2006.
27- Convention transport de 2003, Art.4 (1), l'Article 4 concernant les "Principes fondamentaux de la Convention".
28- Id., Art. 14 sur le "Traitement des animaux".
29- Règlement n° 1/2005 du Conseil du 22 décembre 2004 relatif à la protection des animaux pendant le transport et les opérations annexes et modifiant les directives 64/432/CEE et 93/119/CE et le règlement (CE) n° 1255/97, J.O. L 3 du 05.01.2005.
30- Id., Art.2 (a), définition des "animaux".
31- Règlement (CE) n° 639/2003 de la Commission du 9 avril 2003 portant modalités d'application en vertu du règlement (CE) n° 1254/1999 du Conseil en ce qui concerne les exigences en matière de bien-être des animaux vivants de l'espèce bovine en cours de transport pour l'octroi de restitutions à l'exportation, J.O. L 093 du 10.04.2003.
32- Sabine BRELS, Op.Cit, p119.

33-Convention européenne sur la protection des animaux dans les élevages (n°87), ouverte à signature le 10/03/1976 et entrée en vigueur le 10/09/1978.
34-Id., Art. 3, 4, 5 et 7.
35-Sabine BRELS, Op.Cit, p122.
36-Directive 98/58/CE du Conseil du 20 juillet 1998 concernant la protection des animaux dans les élevages, J.O. L 221 du 8.8.1998.
37-Id., Préamb. 3e Considérant.
38-Sabine BRELS, Op.Cit, pp127-134.
39-Convention européenne sur la protection des animaux d'abattage (n°102) , ouverte à signature le 10/5/1979 et entrée en vigueur le 11/6/1982.
40-Id., Préambule, Considérant 2.
41-Id., Art.12, 17.
42-Directive 74/577/CEE du Conseil, du 18 novembre 1974, relative à l'étourdissement des animaux avant leur abattage, J.O. L 316 du 26.11.1974.
43-Id., Art.4.
44-Directive 93/119/CE du Conseil, du 22 décembre 1993, sur la protection des animaux au moment de leur abattage ou de leur mise à mort, J.O. L 340 du 31.12.199.
45-Sabine BRELS, Op.Cit, p136.
46-Règlement (CE) n° 1099/2009 du Conseil du 24 septembre 2009 sur la protection des animaux au moment de leur mise à mort, J.O. L 303 du 18.11.2009.
47-Id., Préamb. §15 et 16.
48-Convention européenne sur la protection des animaux vertébrés utilisés à des fins expérimentales ou à d'autres fins scientifiques, Ouverte à signature le 18/3/1986 et entrée en vigueur le 1/1/1991.
49-Id., Art. 5 et Art. 1 (2), c).
50-Sabine BRELS, Op.Cit, p 140.
51-Directive 2010/63/UE du Parlement européen et du Conseil du 22 septembre 2010 relative à la protection des animaux utilisés à des fins scientifiques, J.O. L 276/33 du 20.10.2010.
52-Id., al.10.
53-Convention européenne pour la protection des animaux de compagnie (n°123), ouverte à signature le 13/11/1987 et entrée en vigueur le 1/5/1992.
54-Id., Art.1 (1).
55-Id., Art.4 (1).
56-Sabine BRELS, Op.Cit, p145.
57-Traité sur l'Union européenne, Maastricht, J.O. C 191 du 29 juillet 1992. Déclaration relative à la protection des animaux (n°24) annexée au Traité de Maastricht de 1992.
58-Traité d'Amsterdam modifiant le traité sur l'Union européenne, les traités instituant les Communautés européennes et certains actes connexes, Amsterdam, J.O. C 340 du 10.11.1997.
59-§ 2 du Protocole sur la protection et le bien-être des animaux (n°10) annexé au Traité d'Amsterdam de 1997.
60-CJCE, H.Jippes, Aff. C-189/01, [ECR I-5689], 12 juillet 2001, Recueil de jurisprudence 2001 page I-05689.
61-Traité sur l'Union européenne et sur le fonctionnement de l'Union européenne (version consolidée), J.O.C 115/01 du 09.05.2008.

62-Jean-Pierre MARGUENAUD, La promotion des animaux au rang d'êtres sensibles dans le Traité de Lisbonne, Revue de droit animalier, 2/2009, France, pp 16, 18.
63-COMMISSION EUROPEENNE, Communication concernant un plan d'action communautaire pour la protection et le bien-être des animaux au cours de la période 2006-2010, J.O. C 49, 28 février 2006.
64-COMMISSION EUROPEENNE, Communication sur la stratégie de l'Union européenne pour la protection et le bien-être des animaux au cours de la période 2012-2015, 15 février 2012, COM(2012) 6 final/2.
65-Sabine BRELS, Op.Cit, p160.
66-Cour des comptes européenne, Bien-être animal dans l'UE: réduire la fracture entre des objectifs ambitieux et la réalité de la mise en œuvre, Rapport spécial, n° 31**,** Union Européenne, 2018**.**
67-Résolution du Parlement européen du 26 novembre 2015 sur une nouvelle stratégie pour le bien-être animal au cours de la période 2016-2020 (2015/2957(RSP)).
68-Saba PIPIA, Formation of global animal law as an autonomous branch of international law, MPIL RESEARCH PAPER SERIES, N°. 2019-07, Max Planck Institute for Comparative Public Law and International Law, Heidelberg, 2019, p 3.
69-Donald M. BROOM, Le bien-être animal dans l'Union européenne, Etude, Département thématique C: Droits des citoyens et affaires constitutionnelles, Parlement européen, Bruxelles, 2017, p 30.
70-Plan d'action 2006-2010, "Domaines d'action", n°5.
71-*Id*., Domaines d'action, n°3.
72-Stratégie 2012-2015, Section 3.3 : "Soutien à la coopération internationale" (§1).
73-*Id*., al. 2 et note n°31.
74-Plan d'action 2006-2010, Domaine d'action, n°1.
75-Id., Mesures ultérieures, §7.
76-Sabine BRELS, Op.Cit, p165.
77-Règlement (CE) n° 1007/2009 du Parlement européen et du Conseil du 16 septembre 2009 sur le commerce des produits dérivés du phoque, J.O. L 286/36 du 31.10.2009.
78-Règlement (CE) n° 1007/2009, Préamb., §4.
79-*Id*., Art.3 (1).
80-Sarah KAHN, Mariela VARAS, Les normes de l'OIE sur le bien-être animal dans le contexte de la politique commerciale multilatérale, Service du commerce international de l'OIE, France, pp7-8, https://www.oie.int/fileadmin/Home/fr/Animal_Welfare/docs/pdf/Autres/Animal_Welfare_and_Trade/F_WTO_Paper.pdf, consulté le 10/06/2022 à 23:00.
81-Ibid, p175.
82-Le règlement (UE) 2018/848 du 30 mai 2018 relatif à la production biologique et à l'étiquetage des produits biologiques a été publié le 14 Juin 2018.
83-Benoît GRIMONPREZ, Op.Cit, p3.